البطالة في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي

(الفترة من١٩٩١إلى٢٠١٠)

أ.د/عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد

الأستاذ بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

د.إبراهيم حمدي شتا

المدرس بقسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة المنصورة

فاطمة نسيم أحمد عبد الفتاح

المعيدة بقسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة دمياط

الملخص:

تحلل هذه الدراسة أهم آثار برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري (١٩٩١-٢٠١٠) على البطالة في مصر (معدلها وأهم خصائصها) حتى يمكن تقديم بعض التوصيات القابلة للتطبيق. وفيما يلي أهم النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدراسة : (١) إن أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري كان سلبياً على معدل البطالة في كل من الأجلين القصير والمتوسط. (٢) استمرار نفس خصائص المتعطلين في مصر كما كانت سائدة قبل عام ١٩٩١. (٣) إن دور الصندوق الاجتماعي للتنمية كان محدوداً جداً و مؤقتاً. (٤) يجب أن تطبق مصر مجموعة من السياسات المختلفة التي تناسب كل نوع من أنواع البطالة على حدة.

الكلمات المفتاحية : مصر- البطالة في مصر- برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري.

Abstract:

This study analyzes effects of the Egyptian economic reform program (EERP) (1991-2010) on the Egyptian unemployment (its rate and basic characteristics) that is to be able to give some applicable recommendations. The

basic findings of this study are : (1) The EERP had negative effects on the Egyptian unemployment rate in both short and medium runs. (2) The Egyptian unemployed still have the same characteristics as before 1991. (3) The role of the Social Fund for Development was very limited and temporary. (4) Egypt should apply different sets of policies each is suitable for a specific type of unemployment.

Key Words : Egypt, Egyptian unemployment and Egyptian Economic Reform Program.

١- مقدمة:

إن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود في الاقتصاد المصري يعتمد على القوى العاملة المدربة والمؤهلة للدخول في منافسة قوية في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة. بينما تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل أهم آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٩١٠٢٠١٠)، والتعرف على خصائص المتعطلين خلال الفترة محل الدراسة وكيفية التصدي لتلك المشكلة. وبناء على ذلك يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاء يتمثل أولها في المقدمة، بينما تتمثل الأربعة أجزاء الأخرى في الآتي: (٢) تحليل آثار تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على البطالة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠). (٣) هيكل البطالة خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩١-٢٠١٠). (٤) بعض الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري. (٥) خلاصة الدراسة.

٢- تحليل آثار تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على البطالة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٠) :

توصلت العديد من الدراسات إلى أن تأثير سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في بداية التسعينات بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين كان سلبياً على مستوى التشغيل. الأمر الذي يعني زيادة حدة مشكلة البطالة في الأجل القصير. ويمكن تحليل آثار تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على البطالة كالآتي :

٢/١- آثار برنامج الاستقرار الاقتصادي:

ويمكن تناول آثار برنامج الاستقرار الاقتصادي (الذي يهدف بشكل أساسي إلى خفض العجز الداخلي

والخارجي وخفض معدلات التضخم من خلال خفض الطلب المحلي ويهدف أيضاً إلى تحقيق الاستقرار في قيمة الجنيه المصري[1]) على مشكلة البطالة في مصر من خلال ثلاثة محاور أساسية :

١/١/٢- آثار السياسة المالية الانكماشية:

يمكن توضيح أهم آثار السياسة المالية الانكماشية على مشكلة البطالة في مصر كالآتي:

أ- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي. بالإضافة إلى تسريح بعض العاملين بالفعل عن طريق تطبيق نظام المعاش المبكر. وذلك لخفض الإنفاق الجاري والذي تمثل الأجور جزءاً كبيراً منه [2].وهكذا انخفض معدل نمو الوظائف في قطاعي الحكومة والأعمال العام.

ب- إن خفض الإنفاق العام اقترن بخفض الدعم أو إلغائه في الكثير من الخدمات. مثل التعليم (حيث انخفضت مدفوعات الدعم من ٢٠%-٢٥% من إجمالي الإنفاق الجاري بالموازنة العامة في الثمانينات إلى ٨ % مع بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي[3]). وقد أدى الارتفاع في نفقات التعليم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة لدى العديد من الأسر الفقيرة وذات الدخل المتوسط. مما أدى إلى الدفع بالأطفال إلى سوق العمل وزيادة عدد الإناث الوافدات إلى سوق العمل. واستمرار الأفراد للبحث عن عمل حتى بعد سن التقاعد. وذلك للحفاظ على نفس مستوى المعيشة. أو منعها من الانخفاض. الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض قوة العمل بما يفوق الزيادة في الطلب عليها.

ج- إن خفض معدل نمو الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان الشعبي أدى إلى انخفاض الطلب على قوة العمل التي كانت تقوم بتلك الخدمات [4].

فوفقاً لبيانات البنك الدولي تراجعت نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي

---

[1] Youssef S . M ., " Structural Reform progra of Egyptian State- Owned Enterprises: Current Impact and Future Prospects ", Journal of Management Development, Vol 15, 1996, p 89.

[2] البواب، سيد، " برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها.. تحليلها.. تأثيرها "، الطبعة الثانية، القاهرة، دار البيان، ٢٠٠٢، ص . ١٨٨ .

[3] ناصف، إيمان عطية، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية في مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، عدد ١ ، ٢٠٠٣ ، ص . ١٥٥ .

[4] البواب، سيد، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص . ١٨٩.

٤,٩ % سنة ٢٠٠٣ ليصل إلى ٣,٨% سنة ٢٠٠٨. مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من هذا الإنفاق وجهت لبند الأجور. إذ ارتفع المنفق على هذا البند من ١٣ مليار جنيه عام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ إلى ١٨,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ و ٣١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويرجع ذلك لتضخم الجهاز الإداري بأعداد كبيرة من غير القائمين على العملية التعليمية وهو ما ينعكس سلباً على مستوى التعليم ومخرجاته [٥].

أما عن قطاع الصحة فعلى الرغم من تزايد الإنفاق العام على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٢، حيث مثلت نسبة الرعاية الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٩ % عام ١٩٩٥ وارتفعت لتصل إلى ٦,١% عام ٢٠٠٢، إلا أن تلك النسبة أخذت في التراجع منذ عام ٢٠٠٣ حيث مثلت حوالي ٥,٦ % لتصل إلى حوالي ٤,٨% عام ٢٠١٠ . وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق العام على الصحة في مصر من ٦,٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى حوالي ٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم إلى ١٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، إلا أن معظم تلك الزيادة تم توجيهها إلى بند الأجور في قطاع الصحة. فقد ارتفعت نسبة الأجور إلى إجمالي المصروفات في قطاع الصحة من ٣٩,٢% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٤٤,٦% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. هذا بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات العامة في قطاع الصحة. حيث هبطت من حوالي ٢٤,٧% من إجمالي الإنفاق العام على الصحة عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى حوالي ١٧,٧% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. مما ينعكس سلبياً على أداء هذا القطاع وما يقدمه من خدمات. وأيضاً على الطلب على قوة العمل في هذا القطاع [٦].

د- لقد أدى انخفاض دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي. فقد تراجعت الاستثمارات الحكومية من حوالي ١٠ % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (١٩٨٢-١٩٨٧) إلى أقل من ٨ % خلال الفترة (١٩٩٢- ١٩٩٤) [٧]. بالإضافة إلى أن مشروعات البنية

[٥] الجبالي، عبد الفتاح، " الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠ ، ص . ٢٦ .

[٦] الجبالي، عبد الفتاح، ٢٠١٠، مرجع سبق ذكره، ص .٢٠.

[٧] ناصف، إيمان عطية، ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص . ١٥٥ .

الأساسية تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال وعلى قوة عمل مؤقتة، التي سرعان ما يتم تسريحها بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع.

هـ- إن رفع أسعار العديد من السلع من خلال إحداث زيادة كبيرة في الضرائب غير المباشرة وزيادة الرسوم المفروضة على العديد من الخدمات العامة (مثل رسوم تسجيل الممتلكات). وترك الأسعار تتحدد وفقاً لتلاقي قوى العرض مع الطلب أدى إلى انخفاض الطلب المحلي وحدوث كساد في الأسواق. وتراكم المخزون غير المخطط. مما يعني انخفاض الإنتاج والاستثمار وانخفاض الطلب على قوة العمل. بالإضافة إلى تسريح عدد لا بأس به منها [٨].

و- أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل ومستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي دون حدوث ارتفاع في مستوى الإنتاجية لتغطية تلك الزيادة في التكاليف. مما يعني انخفاض الفائض الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وبالتالي التأثير سلبياً على الإنتاج والطلب على قوة العمل [٩].

٢/١/٢- آثار السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف السياسة النقدية الانكماشية إلى خفض معدل التضخم من خلال خفض الطلب الكلي عن طريق التحكم في عرض النقود. والوصول إلى سعر فائدة حقيقي موجب مرتفع لتشجيع الادخار والحد من ظاهرة الدولرة. ويمكن توضيح أهم آثار السياسة النقدية الانكماشية على مشكلة البطالة في مصر كالآتي :

أ- إن تحرير سعر الفائدة (وارتفاعه عما كان في فترة الثمانينات كان ناتجاً عن قيام الحكومة بطرح أذونات الخزانة والسندات الحكومية لتمويل عجز الموازنة العامة وامتصاص قدراً من السيولة المحلية لخفض معدل التضخم) أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار، وبالتالي انخفاض الإنتاج وانخفاض الطلب على العمالة. ويرجع انخفاض حجم الاستثمار إلى سببين **أولهما :** أن ارتفاع سعر الفائدة أدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار وبالتالي انخفاض الاستثمار [١٠]. **وثانيهما :**

---

[٨] حجازي، رشدي فتحي محمود حسن، " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة مع التطبيق على محافظة الدقهلية " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ٥٧.

[٩] نفس المرجع السابق، ص . ٥٨ .

[١٠] المشد، إيمان إبراهيم محمد محمد، " آثار التطورات الاقتصادية الدولية على سوق العمل في

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ضعف إقبال المستثمرين على القيام بمشروعات استثمارية جديدة. وتفضيلهم شراء أذونات الخزانة والسندات الحكومية ذات العائد المرتفع والمعفى عادة من الضرائب. مما يعنى انخفاض القدرة على توليد فرص عمل جديدة. هذا في الوقت الذي تتراجع فيه الاستثمارات الحكومية (طبقاً لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي)[١١]. مما يعني يعني انخفاض معدل نمو الاستثمار الإجمالي، وضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة.

ب - أدت السقوف الائتمانية التي فرضت على الجهاز المصرفي إلى خفض حجم الائتمان الممنوح للكثير من القطاعات الاقتصادية. وبالتالي عدم القدرة على القيام بالمشروعات الاستثمارية الجديدة. أو التوسع في المشروعات القائمة. مما يعني انخفاض الإنتاج المحلي في الكثير من الشركات. الأمر الذي يؤثر بالسلب على الطلب على قوة العمل المحلية [١٢].

٣/١/٢- آثار إجراءات خفض العجز في ميزان المدفوعات :

أدت رغبة الدولة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلى إتباع مجموعة من الإجراءات التي صيغت تحت عنوان " تحرير التجارة الخارجية ". وتأثيرها على مشكلة البطالة وقد تجلى ذلك في بعض الأمور التي من أهمها :

أ- أدى إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية التي كانت سائدة خلال الستينات إلى خسارة مصر للأسواق التقليدية لصادراتها. والتي كانت تضمن تخطيطاً للإنتاج لفترات طويلة. وبالتالي توفير فرص عمل إضافية خلال تلك الفترات [١٣].

ب- أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تعريض الصناعة المحلية لمنافسة غير متكافئة مع الصناعات الأجنبية. مما نتج عنه العديد من الخسائر وغلق العديد من الصناعات المحلية. و زيادة حدة مشكلة البطالة [١٤].

ج.م.ع "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص . ١٠٦ .

[١١] البواب، سيد، ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره، ص . ١٩١ .

[١٢] داود، محمود أحمد محمود، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على البعد الاجتماعي للتنمية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥ ، ص . ٨٠ .

[١٣] عبد الحكم، رهام حسن، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة.. دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص . ١٥٨.

[١٤] نفس المرجع السابق، ص. ١٥٨ .

ج- أدى تحرير سعر الصرف وفقاً لقانون النقد الأجنبي رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ إلى خفض القيمة الخارجية للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي من حوالي ٠,٣١ دولار لكل جنيه مصري عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى٠,٢٦ عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ [١٥] . وقد أثر ذلك سلبياً على مشكلة البطالة. فمع انخفاض القيمة الخارجية للجنيه المصري ترتفع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستوردة في كافة القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على تلك الموارد في إنتاجها. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النهائية لتلك المنتجات. ومع انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وعدم نمو الدخول النقدية بمعدل مساو على الأقل لمعدل الزيادة المتراكمة في الأسعار. تتعمق حالة الكساد في المجتمع وينخفض الطلب الكلي تنشأ ظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تضعف القدرة التنافسية للصناعات التصديرية التي تعتمد في إنتاجها على السلع الوسيطة. مما يؤدي إلى الحد من نمو الصناعات التصديرية الجديدة أو التوسع في تلك الصناعات القائمة. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الحد من قدرة الاقتصاد القومي على توليد فرص عمل منتجة. وبعد استعراض أثر برنامج الاستقرار الاقتصادي على مشكلة البطالة في مصر والتوصل إلى أن ذلك الأثر يُعد سلبياً على مستوى التشغيل. مما يترتب عليه زيادة حدة المشكلة في مصر. يمكن الآن استعراض أثر برنامج التكيف الهيكلي على تلك المشكلة.

٢/٢- آثار برنامج التكيف الهيكلي :

يمكن تناول أثر برنامج التكيف الهيكلي على البطالة في مصر من خلال تناول آثار السياسات المكونة لبرنامج التكيف الهيكلي على تلك المشكلة كالآتي :

١/٢/٢- آثار سياسة الخصخصة :

أثرت الخصخصة على البطالة في مصر في أمور عديدة، من أهمها الآتي:

أ- تسريح أعداد كبيرة من قوة العمل الموظفة في شركات القطاع العام، وخاصة قوة العمل ذات الأجور المرتفعة : وحتى تستطيع الشركات التي تم خصخصتها القيام بذلك قامت الحكومة المصرية بتغيير القوانين واللوائح الخاصة بالأجور والتوظف في شركات القطاع العام (سابقاً) ،

[١٥] البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العددان ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ .

حتي تعطي المستثمرين الجدد الحق في رسم وتقرير سياسات الأجور وقوة العمل طبقاً لما هو مقرر في القطاع الخاص[١٦]. فقد قررت إحدى الدراسات [١٧] أنه مع بداية تنفيذ سياسة الخصخصة عام ١٩٩١ سيتسبب ذلك في تسريح حوالي ٣٨٠٠٠٠ عامل (قوة عمل زائدة). وحتى يمكن خلق وظائف جديدة لهؤلاء العمال فإنه يلزم تمويل يُقدر بحوالي ٤٠٠٠ جنيه مصري للعامل الواحد. أي حوالي ١,٥ بليون جنيه مصري لعدد ٣٨٠٠٠٠ عامل. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن برنامج الخصخصة المصري لن يُنفذ خلال سنة واحدة، بل سيمتد لعدة سنوات. لذلك سيكون هناك حاجة لنفس الحجم من التمويل خلال الفترة التي يستمر فيها تطبيق تلك السياسة.

بالإضافة إلى ذلك أقدمت الحكومة المصرية على تقديم بعض الحوافز مثل: حوافز المعاش المبكر، والمكافآت، وتقديم بعض القروض الميسرة. وذلك قبل الشروع في طرح تلك الشركات (شركات القطاع العام) للبيع.

علاوة على ذلك تؤدي سياسة الخصخصة إلى تحويل البطالة المقنعة في شركات القطاع العام التي تم طرحها للبيع إلى بطالة سافرة تضغط على مستوى الأجور والإنتاجية في القطاع غير الرسمي. مما يزيد من عدد العاطلين وتنخفض الأجور والدخول في الأجل القصير، وقد تمتد إلى المتوسط. وتزداد الصدمة الانكماشية مما يزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية. وتتراجع الاستثمارات نتيجة لتعمق حالة الكساد في المجتمع. مما يحد من قدرة الاقتصاد القومي على توليد فرص عمل منتجة لامتصاص فائض العرض من قوة العمل [١٨].

ب- قد تلجأ بعض الدول إلى ربط الخصخصة بعملية تسوية الديون الخارجية Debt for Equity Swaps أي مقايضة الدين بشركات القطاع العام. بحيث يحصل المستثمر مشتري الدين على قيمة دينه في صورة جزء من أحد المشروعات

[١٦] خير الدين، هناء و رفعت، أمل، " نحو توافق قومي حول برنامج الخصخصة في مصر "، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ١٩، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يوليو، ٢٠٠٦، ص.٣.

[17] Korayem K., " Egypt's Reform and Structural Adjustment (ERSAP), The Egyptian Center For Economic Studies, WP 19, October, 1997,p.20.

[١٨] مقلد، رمضان محمد أحمد، " مشكلة العمالة في ظل الإصلاح الاقتصادي "، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، ١٩٩٦، ص . ٤١.

التي تم خصخصتها[١٩]. ويؤخذ على تلك الطريقة بأنها تؤدي إلى استيلاء المستثمرين الأجانب على ملكية شركات القطاع العام بأسعار غير عادلة. وقد أثرت تلك الطريقة في تسوية الديون الخارجية من خلال عملية الخصخصة على سوق العمل المصري كالآتي[٢٠] :

• اقتصار التعيين في الوظائف الإشرافية القيادية التي يمتلكها الأجانب على غير المصريين. على أن يقوم المصريون بالوظائف التقليدية.

• قام المستثمرون الأجانب بتحويل جزء كبير من أرباحهم إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها في الداخل. مما يقلل من التراكم الرأسمالي. وبالتالي انخفاض قدرة الاقتصاد المصري على توليد فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى التأثير سلبياً على ميزان المدفوعات وزيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي مرة أخري[٢١] .

• حرمان الاقتصاد المصري من اقتضاء ما يستحق له من ضرائب على الأرباح المتحققة في مصر. نتيجة تكامل فرع الشركة في مصر مع الشركة الأم في الخارج.

ج- أدى عدم توجيه الأموال (التي دُفعت ثمناً لشراء شركات قطاع الأعمال القائمة) للاستثمار في خلق أصول وطاقات إنتاجية جديدة تدعم القدرة الإنتاجية للدولة، وتضيف للطاقة الإنتاجية القائمة بالفعل إلى عدم توليد فرص عمل منتجة داخل الاقتصاد المصري [٢٢].

د- زيادة الاتجاه إلى تبني فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال ومنخفضة الاستخدام لعنصر العمل. فمع سيطرة القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي على النشاط الاقتصادي ازداد الميل لاستخدام عنصر رأس المال بكثافة مقارنة بما كان قائماً في وحدات القطاع العام. فقد وجد في الثمانينات

[١٩] شهاب، محمد عبد الحميد، " قضايا اقتصادية معاصرة "، جامعة المنصورة، كلية التجارة بدمياط، ٢٠٠٩، ص٢٩٨.

[٢٠] الحصري، طارق فاروق، " الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة،الفقر، والتفاوت في توزيع الدخل "، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة ٢٠٠٨ ، ص . ١٩٦ .

[٢١] زكي، رمزي، " قضايا مزعجة .. مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة "، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص . ١٣٩ .

[٢٢] شعبان، سيد عبد الله سيد، " الآثار التوزيعية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر في الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٥ "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٩٩٨، ص . ١٢٦ .

أن تكلفة فرصة العمل الواحدة في الشركات متعددة الجنسيات تمثل ضعف الرقم المقابل لها في مشروعات القطاع الخاص العاملة في نفس المجال. وتتعدى خمسة أمثال تكلفة فرصة العمل الموجودة في وحدات القطاع العام[٢٣].

وهكذا يتضح أن أثر الخصخصة على قوة العمل في الاقتصاد المصري كان سلبياً. ليس فقط في الأجل القصير (فترة الانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق)، ولكنه يمتد أيضاً إلى الأجل المتوسط والطويل.

٢/٢/٢- آثار تحرير الأسعار وخاصة في قطاع الزراعة :

استهدفت تلك السياسة تحرير الأسعار في كافة القطاعات الزراعية وغير الزراعية. إلا أن أثرها كان أقوى على قطاع الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. فيعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات استيعاباً لقوة العمل. حيث يستوعب حوالي ٣٤% من إجمالي قوة العمل. وقد اشتمل البرنامج على العديد من السياسات المؤثرة على القطاع الزراعي ومن ثم على قدرته على استيعاب قوة العمل[٢٤]. ومن أهم تلك السياسات ما يلي :

أ- التعديلات التي أدخلت عام ١٩٩٢ على قانون الإصلاح الزراعي فيما يختص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر. والتي ترتب عليها إعادة تركز ملكية الأراضي الزراعية في أيدي كبار الملاك الذين يتمتعون بمقدرة مالية مرتفعة واستخدام تقنيات مرتفعة لرأس المال. بدلاً من الحيازات المستأجرة الصغيرة التي كانت توفر عملاً للمستأجر. أي التي يغلب عليها فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل[٢٥].

ب- إن ترك القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية تتحدد وفقاً لتلاقي قوى العرض مع الطلب أدى إلى ارتفاع ريع الأرض. مما ترتب عليه أمران : **أولهما** قيام بعض ملاك الأراضي الزراعية الذين اعتادوا تأجير أراضيهم لصغار الملاك ببيعها، واستخدام حصيلتها

---

[٢٣] نجا، على عبد الوهاب، " مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها.. دراسة تحليلية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص . ١٩٢.

[٢٤] فؤاد، ياسمين محمود، " أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص . ١٢٩

[٢٥] شعبان، سيد عبد الله سيد، ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٦.

كودائع في أحد البنوك تحقق لهم عائداً أعلى. مما أدى إلى قيام كبار الملاك بشرائها (ذوي قدرة مالية مرتفعة) مما ترتب عليه تركز الأرض الزراعية مرة أخرى في أيدي كبار الملاك الذين يميلون عادة إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة لرأس المال. وبالتالي التأثير السلبي على معدلات التشغيل. **وثانيهما** : اتجاه هؤلاء الملاك إلى العمل في تراكيب محصولية عالية الربحية وكثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال. ومما شجعهم على ذلك إلغاء نظام الدورات الزراعية وما يقترن به من تخصيص مساحات محدودة لزراعة محاصيل معينة. مما خفض من قدرة القطاع الزراعي على استيعاب عنصر العمل[٢٦].

ج- أدى إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد الحر إلى انخفاض الطلب على قوة العمل الزراعية [٢٧].

د- أدت سياسة السماح للشركات الزراعية الحكومية ببيع أراضيها للأفراد والعاملين بها مع استخدام العائد في استصلاح أراضي جديدة إلى الاستغناء عن قوة العمل في تلك الشركات. وتزايد أعداد المتعطلين.

ومع نمو الاتجاه إلى زيادة الميكنة الزراعية والاعتماد على أساليب كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال خاصة في مجال الأراضي المستصلحة، انخفض الطلب على عنصر العمل [٢٨].

وقد أدت تلك الآثار مجتمعة إلى الحد من قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص عمل جديدة تساهم في تقليل حدة مشكلة البطالة في مصر.

٣/٢/٢- آثار تحرير التجارة الخارجية على البطالة في مصر:

تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية من أهم السياسات التي تضمنها برنامج التكيف الهيكلي. وقد أثر إتباع تلك السياسة من جانب الحكومة المصرية على مشكلة البطالة كالآتي :

أ- خفض سعر صرف الجنيه المصري يؤدي نظرياً إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. إلا أن ذلك لم يحدث فعلياً لأن الطلب على الصادرات لا يتوقف على أسعار الصادرات بقدر ما يعتمد على عوامل أخرى مثل الظروف الاقتصادية للدول المستوردة، و

[٢٦] نفس المرجع السابق، ص . ١٢٧.
[٢٧] فؤاد، ياسمين محمود، ١٩٩٦ مرجع سبق ذكره، ص . ١٢٩ .
[٢٨] نفس المرجع السابق، ص. ١٢٩.

درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المنتج للصادرات أي درجة مرونة العرض المحلي في الاقتصاد المصري للسلع التصديرية. ومن المعروف أن درجة مرونة العرض المحلي في الاقتصاد المصري للسلع التصديرية منخفضة بسبب محدودية رقعة الأرض الزراعية، وزيادة الاستهلاك المحلي " بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني ". وبالتالي لم تحدث زيادة في الصادرات المصرية بل على العكس انخفضت الصادرات المصرية وانخفضت القدرة على توليد فرص عمل جديدة [٢٩].

ب- أما عن الواردات فلم ينخفض الطلب المحلي عليها كما كان متوقعاً من تطبيق إجراء خفض سعر الصرف. ويرجع ذلك إلى أن معظم الواردات المصرية من السلع الضرورية كالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الوسيطة اللازمة للاستثمار. وبالتالي لا ينخفض الطلب على هذه السلع حتى لو ارتفعت أسعارها. بالإضافة إلى أنه مع إزالة الإجراءات الحمائية للصناعات المصرية تعرض الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي لمنافسة غير عادلة مع المنتجات الأجنبية المستوردة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع جودة تلك المنتجات وانخفاض أسعارها (في مقابل ارتفاع أسعار السلع الوطنية بسبب السياسات الانكماشية المتبعة وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي). علاوة على دعم تلك المنتجات الأجنبية بما يمكنها من إغراق السوق المحلي في مصر (مثال ذلك إغراق السوق المحلي بكميات كبيرة من الذرة الشامية و أيضاً صناعة الإطارات). الأمر الذي أدى إلى ركود المنتجات المصرية وتعطيل الطاقات الإنتاجية القائمة. مما يعني تعطيل القوى العاملة والاستغناء عن عدد لا بأس به منها. مما يرفع من معدل البطالة [٣٠].

ج- إن إتباع تلك السياسة أدى إلى ابتعاد المستثمرين الأجانب والمنتجين الصناعيين عن الإنتاج والتحول إلى مجال الاستيراد، طمعاً في الأرباح الطائلة التي يحققها المستوردون. مما ترتب عليه انخفاض شديد في فرص العمل القائمة. ومن ثم تفاقم مشكلة البطالة [٣١].

وهكذا يتضح أن الإصلاح الاقتصادي (برنامج الاستقرار الاقتصادي و برنامج التكيف الهيكلي بما ينطويان عليه من سياسات

[٢٩] نجا، عبد الوهاب إبراهيم، ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص. ١٩٤-١٩٦ .

[٣٠] نفس المرجع السابق، ص . ١٩٤-١٩٦.

[٣١] شعبان، سيد عبد الله سيد، ١٩٩٨ مرجع سبق ذكره، ص . ١٢٧ .

اقتصادية) كان له آثار مباشرة وغير مباشرة على قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل جديدة. وبالتالي كان له أثراً سلبياً على مشكلة البطالة في الأجلين القصير والمتوسط.

٣/٢- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري :

لقد كان توقع الآثار السلبية المترتبة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الدافع الأساسي وراء إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتمثلت أهم أهداف الصندوق بشكل عام في الآتي :

١- خلق فرص عمل مؤقتة من خلال تمويل مشروعات البنية الأساسية. مثل الصرف الصحي، وتنفيذ مشروعات حماية وصيانة الثروة القومية مثل حماية وصيانة شواطئ النيل [٣٢].

٢- تمويل المشروعات الصغيرة. وبالتالي زيادة الطلب على قوة العمل وخفض معدل البطالة.

وتمثلت أهم أهداف الصندوق بشكل خاص في مواجهة مشكلة البطالة الناتجة عن :

١- غزو العراق للكويت. وعودة أفواج كبيرة من قوة العمل المصرية من العراق[٣٣].

٢- تطبيق برنامج الخصخصة المصري. وما ترتب عليه من تسريح أعداد لا بأس بها من قوة العمل في مشروعات القطاع العام.

وقد أدى نشاط الصندوق من خلال برامجه المختلفة إلى خلق فرص عمل جديدة (حوالي ٢٤٧ ألف فرصة و١٠٧ ألف فرصة عمل مؤقتة حتى عام ١٩٩٦[٣٤]). ولكن ذلك قليلاً جداً مما هو مطلوب بالنسبة لسوق العمل المصري، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كوسيلة دائمة في امتصاص فائض قوة العمل. فهو بمثابة صندوقاً للطوارئ. أي وسيلة مؤقتة لمواجهة حالات بعينها أكثر من كونه سياسة فعالة ضمن إستراتيجية عامة للتغلب على مشكلة البطالة في مصر.

---

[٣٢] نفس المرجع السابق، ص. ١٢٨.

[٣٣] الشواربي، شيرين حسن،" تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي " رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص. ٩٣.

[٣٤] مقلد، رمضان محمد أحمد، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، ص . ٥١ .

وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة وضع مجموعة من البرامج والسياسات اللازمة للتغلب على مشكلة البطالة بما يتوافق مع واقع المجتمع المصري.

٣- هيكل البطالة خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩١-٢٠١٠):

يمكن استعراض توزيع المتعطلين خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠) كالآتي:

١/٣- تطور معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠).

٢/٣- توزيع المتعطلين حسب السن.

٣/٣- توزيع المتعطلين حسب المكان.

٤/٣- توزيع المتعطلين حسب النوع.

٥/٣- توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية.

١/٣- تطور معدل البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٠):

باستعراض بيانات الجدول رقم (١) يتضح ارتفاع معدل البطالة من حوالي ٩,٦% عام ١٩٩١ ليصل إلى حوالي ١١,٣ % عام ١٩٩٥. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى السياسات الانكماشية المطبقة خلال تلك الفترة (السيطرة على الطلب الكلي وخفض الضغوط التضخمية). مع ملاحظة انخفاض معدل البطالة خلال المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح الاقتصادي ليسجل حوالي ٨,١% عام ١٩٩٩. فقد ركزت سياسات الإصلاح الاقتصادي خلال تلك الفترة على إصلاح الجانب الحقيقي من خلال رفع الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية. ولكن مع بداية عام ٢٠٠٠ أخذ معدل البطالة في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى حوالي ١١,٢% عام ٢٠٠٥. بينما بحلول عام ٢٠١١ وصل إلى حوالي ١٢% وهو مايشير إلى تفاقم مشكلة البطالة وزيادة حدتها.

جدول رقم (١)

تطور معدل البطالة مع/ بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (%)

السنة	معدل البطالة (%)
١٩٩١	٩,٦
١٩٩٢	٩
١٩٩٣	١٠,٩
١٩٩٤	١١
١٩٩٥	١١,٣
١٩٩٦	٩
١٩٩٧	٨,٤
١٩٩٨	٨,٢
١٩٩٩	٨,١
٢٠٠٠	٩
٢٠٠١	٩,٤
٢٠٠٢	١٠,٢
٢٠٠٣	١٠,٤
٢٠٠٤	١٠,٧
٢٠٠٥	١١,٢
٢٠٠٦	١٠,٦
٢٠٠٧	٨,٩
٢٠٠٨	٨,٧

تابع الجدول رقم (١)	
السنة	**معدل البطالة (%)**
٢٠٠٩	٩,٤
٢٠١٠	٩
٢٠١١	١٢
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	١٣,٣

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، بنك البيانات، جمهورية مصر العربية، (بيانات الأعوام ٢٠١٣/٢٠١٢، ٢٠١٤/٢٠١٣ من وزارة التخطيط مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤).

٢/٣- توزيع المتعطلين حسب السن:

يمكن توضيح توزيع المتعطلين حسب فئات السن من خلال الجدول رقم (٢). وبقراءة الجدول رقم (٢) يلاحظ تركز المتعطلون في الفئة العمرية (٢٠- ٢٥)، (٢٥-٣٠). مما يعني أنهم من الشباب حيث تبلغ نسبتهم من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية (٢٠-٢٥) حوالي ٤٩,٤%، ٣٦,٨%، ٤٦,٢٨%، ٢٧,٨% للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٠ على الترتيب، بينما تبلغ نسبة المتعطلين من إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية (٢٥-٣٠)) حوالي ٣٢,٧%،٢٧,٩%، ٢٢,٨%، ١٩,٩%على الترتيب لنفس السنوات السابقة. مما يدل على زيادة حدة البطالة بين الفئات العمرية الشابة بالدرجة الأولى.

جدول رقم (٢)

توزيع المتعطلين (١٢-٦٤) حسب السن (%)

فئات السن	عام ١٩٩٣(%)	عام ١٩٩٧(%)	عام ٢٠٠٦(%)	عام ٢٠١٠(%)
١٢- أقل من ١٥	٠,٣	٠,٢	غير مبين	١٨,٤
١٥- أقل من ٢٠	١٦,٤	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٥,٨
٢٠- أقل من ٢٥	٤٩,٤	٣٦,٨	٤٦,٢٨	٢٧,٨
٢٥- أقل من ٣٠	٢٧,٩	٣٢,٧	٢٢,٨	١٩,٩
٣٠- أقل من ٤٠	٥,٥	٩,٢	٨,٧	٥
٤٠- أقل من ٥٠	٠,٣٥	٠,٤	١	١,٤
٥٠- أقل من ٦٠	٠,١	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٣
٦٠- أقل من ٦٤	غير مبين	٠,٠١	غير مبين	غير مبين

المصدر : جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، وتشير النسب % إلى نسبة المتعطلين في كل فئة عمرية إلى إجمالي المتعطلين.

٣/٣- توزيع المتعطلين حسب المكان:

يمكن توضيح توزيع المتعطلين حسب المكان من خلال الجدول رقم (٣). وبقراءة الجدول رقم (٣) يتضح ارتفاع معدل البطالة بشكل عام في الحضر مقارنة بنظيره في الريف. مع ملاحظة وجود انخفاض نسبي في معدل البطالة في الحضر خلال السنوات الأولى المذكورة، ووجود ارتفاع نسبي لمعدل البطالة في الريف خلال نفس السنوات.

جدول رقم (٣)

تطور معدل البطالة في كل من الريف والحضر في بعض الأعوام (%)

السنة	الريف (%)	الحضر (%)	جملة (%)
١٩٩١	٤٥	٥٥	١٠٠
١٩٩٢	٤٧	٥٣	١٠٠
١٩٩٣	٤٣	٥١	١٠٠
١٩٩٤	٤٩,٣	٥٠,٧	١٠٠
٢٠٠٦	٢٥	٧٥	١٠٠
٢٠١٠	٤٣,٣	٥٦,٧	١٠٠

المصدر : جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة بالعينة، السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ٢٠٠٦، ٢٠١٠.

٤/٣- توزيع المتعطلين حسب النوع:

يمكن توضيح توزيع المتعطلين حسب النوع في السنوات ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٠ من خلال الجدول رقم (٤). وبقراءة الجدول رقم (٤) أن الإناث المتعطلات عن العمل يمثلن حوالي ٤٧% ، ٥١,٥%، ٥٠,٤ %، ٥٢,٥% في الأعوام ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٠على الترتيب. في حين يمثل الذكور العاطلون عن العمل حوالي ٥٣%، ٤٨,٥%، ٤٩,٦%، ٤٧,٥% للسنوات السابقة أيضاً على الترتيب. وهى نسبة لا يستهان بها. ويرجع هذا الاتجاه التصاعدي إلى فترة ما قبل الإصلاح وإن كانت ازدادت حدة البطالة بعد الإصلاح.

جدول رقم (٤)

توزيع المتعطلين حسب النوع في بعض الأعوام (%)

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)	جملة (%)
١٩٩٣	٥٣	٤٧	١٠٠
١٩٩٧	٤٨,٥	٥١,٥	١٠٠
٢٠٠٦	٤٩,٦	٥٠,٤	١٠٠
٢٠١٠	٤٧,٥	٥٢,٥	١٠٠

المصدر : جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة السنوات ٢٠١٠،٢٠٠٦،١٩٩٧،١٩٩٣.

٥/٣- توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية :

يمكن توضيح توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية من خلال الجدول رقم (٥). وبقراءة الجدول رقم (٥) يتضح أن المتعطلون من حملة الشهادات المتوسطة والشهادات في مستوى البكالوريوس وأعلى منها يمثلون النسبة الأكبر من إجمالي المتعطلين. حيث مثلت هاتين الفئتين من المتعطلين حوالي ٧١,١%، ١٥% عام ١٩٩٣، و ٦٩,٢%، ١٦,١٤% عام ١٩٩٧، و ٦٠,٧%، ٢٦,٨% عام ٢٠٠٦. بينما مثل المتعطلون من الأميين وممن يقرءون ويكتبون النسبة الأصغر من إجمالي المتعطلين. وبمقارنة تلك النتائج بنتائج السنوات السابقة على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نجد أن فئة المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة والشهادات في مستوى البكالوريوس وأعلى منها تتزايد عاماً بعد عام.

جدول رقم (٥)

توزيع المتعطلين حسب الحالة التعليمية في السنوات ١٩٩٣،١٩٩٧،٢٠٠٦

الحالة التعليمية						
السنة	أمي	يقرأ ويكتب	شهادة أقل من متوسطة	شهادة متوسطة	شهادة فوق متوسطة وأقل من الجامعية	شهادة في مستوى البكالوريوس وأعلى منها
١٩٩٣	١,٤	١,٥	١,٦	٧١,١	٩,٣	١٥
١٩٩٧	١,٦	١,٤	٢,١	٦٩,٢	٩,٣	١٦,١٤
٢٠٠٦	١,٧٧	١,٢	٢,٦	٦٠,٧	٦,٧	٢٦,٨

المصدر : جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، للسنوات ١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٦. وتشير النسب % إلى نسبة المتعطلين في كل حالة تعليمية إلى إجمالي المتعطلين .

٤- بعض الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري:

إن مكافحة مشكلة البطالة يجب أن يحتل بؤرة اهتمام الحكومة المصرية، وأن يشكل محوراً أساسياً لسياستها الاقتصادية خلال تلك الفترة والفترات التالية. ذلك أن البطالة ليست مجرد مشكلة اقتصادية فحسب، بل قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى. وعدم التصدي لها سيكون له تداعيات خطيرة على الاقتصاد المصري[٣٥].

وعليه، يمكن تقديم بعض الحلول المقترحة والتي من شأنها أن تقلل من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري. لذلك يشمل هذا الجزء ما يلي: التركيز على هدف رفع معدل النمو الاقتصادي، مع تدعيم هذا الهدف ببعض الإجراءات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. ومحاولة وضع حلول جزئية تتلاءم

[٣٥] زكي، رمزي، ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره، ص . ١٤٠-١٤١ .

مع كل نوع من أنواع البطالة على حدة.

١/٤- رفع معدل النمو الاقتصادي:

يمكن طرح بعض المقترحات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من الاستثمار والتوظف والنمو كالآتي :

١/١/٤- مقترحات لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من الاستثمار المحلي والتوظف والنمو:

فيما يلي بعض المقترحات اللازمة لرفع معدلات الاستثمار في الاقتصاد المصري[٣٦]:

١- لابد من تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي داخل الاقتصاد المصري. فالوضع السياسي يلعب دوراً كبيراً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام، والاستثماري بشكل خاص[٣٧].

٢- العمل على زيادة القدرة الذاتية التمويلية لمصر. من خلال الارتفاع بمعدل الادخار المحلي (بواسطة التخلي عن الأنماط البذخية والترفية وترشيد الاستهلاك القومي) حتى تقل فجوة الموارد المحلية والحاجة لمصادر التمويل الأجنبية. حيث أنه في فترة الانفتاح الاقتصادي كانت أحد الأخطاء الفادحة لتلك السياسة هي الإفراط في التمويل الأجنبي عن طريق القروض الخارجية. الأمر الذي أفضى في النهاية إلى الوقوع في أزمة الديون الخارجية [٣٨]. مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار الأجنبي لايمكن أن يكون بأي حال من الأحوال بديلاً كاملاً عن الاستثمار المحلي اللازم لدعم عملية التنمية الاقتصادية و زيادة فرص التوظف.

٣- الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية الأساسية بما يحقق هدفين أولهما : التشجيع على الاستثمار وبالتالي زيادة فرص التوظف. وثانيهما: تحسين البنية الأساسية التي تحتاج إلى تطوير ضخم.

٤- يمكن للحكومة أن تشجع المشروعات الخاصة على خلق فرص عمل جديدة من خلال استخدام السياسة الضريبية. وذلك من خلال خفض الضرائب على أرباح

---

[٣٦] نصر، لؤى فتحي محمد، " دور " هيئة تشجيع الاستثمار " في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) "، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، رسالة ماجستير منشورة، ٢٠٠٨ ، ص . ٦٥-٦٩ .

[٣٧] نفس المرجع السابق، ص. ٦٥.

[٣٨] زكي، رمزي، ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره، ص . ١٤٥ .

الشركات، مع زيادة عدد العمال الذين يلتحقون بالمشروع. فكلما شعر أصحاب المشروعات الخاصة أن استخدام الأيدي العاملة لن يزيد من أعباء المنشأة فسوف يقدمون على استخدام المزيد من قوة العمل. ويمكن استخدام الضريبة على أرباح الشركات على نحو يرتبط بسياسة الاستخدام التي تتبعها تلك الشركات[٣٩].

٥- إنشاء مؤسسات ومراكز بحثية داعمة للاستثمار تقوم بمتابعة الأنشطة الاستثمارية مما يخلق نوعاً من الأمان لدى المستثمرين، و تقديم المشورة الفنية وإصدار النشرات الدورية المتخصصة في مجال الاستثمار، وتقديم دراسات جدوى مبدئية للفرص الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد المصري.

٢/١/٤- مقترحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري:

لابد من الإشارة إلى أن هناك العديد من المقترحات التي يمكن من خلالها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري. ومن أهم تلك المقترحات ما يلي[٤٠] :

١- تحقيق الاستقرار السياسي : إن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تخفيض قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في مصر، بل وإحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مصر بشكل عام.

٢- زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي : حيث يعد من أهم المخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض حجم السوق فلا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من أسواق المواد الخام. وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري.

٣- خفض معدل التضخم : إن ارتفاع معدل التضخم يعكس حالة من عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية. وهو ما لا يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في مصر بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.

---

[٣٩] مهران، علاء محمد محمد، " الخصخصة وتأثيرها على البطالة "، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٩، ص . ١٢٤ .

[٤٠] مسعداوي، يوسف، " تيسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية "، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، ٢٠٠٨، ص . ١٨٣،١٨٤.

٤- تحقيق الاستقرار في سعر صرف الجنيه المصري : إن التقلبات في سعر صرف العملة الخاصة بالدولة المضيفة من أكثر العوامل المؤثرة في اتخاذ المستثمر الأجنبي للقرار الاستثماري في الدولة المضيفة. ومع انخفاض سعر صرف الجنيه في مواجهة الدولار الأمريكي، تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصاد المصري. لما يترتب على ذلك من انخفاض قيمة الإيرادات المتولدة من المشروع الاستثماري عند تحويلها إلى بلد المستثمر الأجنبي.

٥- توافر البنية الأساسية الجيدة: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة والقوة العاملة غير المدربة بشكل كفء من أهم العناصر الطاردة للمستثمرين الأجانب. وهو ما يتواجد بشكل واضح في الاقتصاد المصري.

٦- حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمر الأجنبي : يقصد بحقوق الملكية الفكرية ملكية الشركة الأجنبية لنتائج أبحاثها العينية وغير العينية. ومن أهمها تقنيات التصنيع، وبرامج الحاسب، و أساليب التسويق. ويتم حماية حقوق الملكية من خلال براءات الاختراع والعلامات التجارية وغيرها. وحتى تستطيع الحكومة المصرية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لابد أن تكفل تطبيق حقوق الملكية الفكرية تطبيقاً فعالاً، مع تجنب الترخيص الإجباري للتكنولوجيا المسجلة، وغيرها من الاتفاقيات التي تقوم بها الحكومة المصرية في اتفاقيات ترخيص التكنولوجيا التي تبرم بينها وبين الشركات الخاصة [٤١].

٧- زيادة الصادرات وخفض الواردات : يعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم كل من الصادرات والواردات. وذلك لأنه يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. فعلى سبيل المثال وصلت نسبة الصادرات حوالي ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، بينما وصلت نسبة الواردات إلى حوالي ٢٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس العام [٤٢]. مما يشير إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الاقتصاد المصري.

٨- تقديم الحوافز المشجعة على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المصري : يمكن أن تقوم الحكومة المصرية بمنح بعض الحوافز

---

[٤١] مركز المشروعات الدولية الخاصة، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، ٢٠٠٤، ص . ٢٩

[٤٢] البنك الدولي، بنك البيانات، جمهورية مصر العربية.

للمستثمر الأجنبي لتشجيعه على الاستثمار في مصر. مثل الحوافز الضريبية وغير الضريبية [٤٣].

وعلى الرغم من أن سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ورفع كفاءتهما يعد شرطاً ضرورياً للتخفيف من حدة البطالة، إلا أنه ليس كافياً. إذ لابد أن يكون مصحوباً بسياسات أخرى اقتصادية واجتماعية من أهمها دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وسياسة خفض معدل النمو السكاني، وسياسة رفع مستوى كفاءة التعليم والتدريب.

٣/١/٤- سياسة دعم وتشجيع المنشآت الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر :

يمكن الاسترشاد ببعض المقترحات التي من شأنها أن تفعل دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في تشغيل الشباب. وبالتالي من مشكلة البطالة. ومن أهم تلك المقترحات ما يلي [٤٤] :

١- إيجاد جهة مرجعية رسمية أساسية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تقوم بوضع إستراتيجية تعمل من خلالها على الإشراف والتنسيق بين الجهات الداعمة والممولة الحكومية والخاصة. وكذلك إزالة جميع المعوقات (التسويقية - التمويلية - الإدارية) التي تعترض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٢- التركيز في إنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر في القرى والمدن الصغيرة. وتشجيع الشباب في تلك المناطق سعياً لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

٣- محاولة تقديم كافة التسهيلات لإنشاء المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بعيداً عن الإجراءات الروتينية المعقدة، في سبيل الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة.

٣- القيام بعمل الدراسات والبحوث حول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المتعثرة داخل الاقتصاد القومي المصري. وأسباب تعثرها والتوصل للحلول المناسبة لذلك.

٤- تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال هيئات حكومية. تقوم بتنظيم معارض تشجع على تقديم وتسويق

---

[٤٣] نفس المرجع السابق، ص . ٣٠.

[٤٤] الخمشي، سارة صالح، " دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب (دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية) "، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ٢٥، عدد ٥٠، ٢٠١٠، ص ٢٨١-٢٨٤ .

منتجات أصحاب العمل الحر من الشباب.

٥- العمل على إيجاد إطار تنظيمي واضح يجمع بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبعضها البعض. وكذلك المشروعات المتوسطة والكبيرة. بحيث تكون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر مغذية ومكملة للمشروعات الكبيرة. مما يساعد علي رفع معدلات الإنتاج، وتحسين جودته، وضمان نجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وعلى الرغم من أهمية دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر كأحد السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تخفف من حدة البطالة في مصر (مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إزالة المعوقات التي تواجهها)، إلا أنه لابد من استخدام بعض السياسات الاجتماعية في مواجهة تلك المشكلة والتي من أهمها سياسة خفض معدل النمو السكاني في مصر.

٤/١/٤- سياسة خفض معدل النمو السكاني:

يمكن خفض معدل النمو السكاني من خلال بعض الوسائل، من أهمها:

تقليل نطاق الفقر: وفيما يلي بعض المقترحات اللازمة لخفض نسبة الفقر في الاقتصاد المصري. ومن ثم خفض معدل النمو السكاني حيث أن الفقراء يعتقدون أن الأطفال مصدر رزق الأسرة[٤٥]:

أ- تطوير الخدمات المقدمة للأفراد كماً و كيفاً. وأهمها التعليم والصحة ونظم الضمان الاجتماعي. مع ضرورة تسهيل حصول الفقراء على تلك الخدمات، خاصة التعليم بالنسبة للإناث. فدخول المرأة سوق العمل يقلل من رغبتها في الإنجاب نتيجة تزايد مسئولياتها. مما يقلل من معدل النمو السكاني، ويخفض من نطلق الفقر[٤٦].

ب- إتباع سياسات نقدية ومالية تستهدف تخفيض معدلات التضخم. حيث أن الارتفاع المستمر والمتراكم في المستوى العام للأسعار لا يمكن

---

[45] Nagi S ., " Poverty In Egypt : Concepts, Realities And Research Agenda ", Social Research Center, Partnership In Development Research (PDR), American University in Cairo, 2005, p. 14-15.

[٤٦] وزارة التخطيط، جمهورية مصر العربية، " تخفيض عدد الفقراء في مصر : التشخيص والإستراتيجية "، ، ٢٩ يونيو، ٢٠٠٢، ص . ٨ .
• تم استعراض المشروعات الصغيرة في جزء سابق من هذا البحث (الجزء ٣/١/٤).

الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وتفاعلهم داخل المجتمع.

ج- التأكيد على ضرورة خلق بيئة داعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير مستلزماتها التمويلية والتسويقية والفنية. فتلك المشروعات تعد أداة هامة بالنسبة لقطاع كبير من الفقراء(٥).

د- ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي المناسب بين الريف والحضر. فهذا التوازن أمر لا غنى عنه للتغلب على الفقر. ومن ثم خفض معدل المواليد وبالتالي النمو السكاني. وخفض معدل البطالة بشكل عام. ويتم ذلك من خلال التنمية المتكاملة للقطاع الريفي، مع التركيز على زيادة نصيب القرى من الاستثمارات، والاهتمام بالتنمية البشرية لأهل القرى.

ويمكن التغلب على الفقر الريفي من خلال تشجيع التنمية الريفية والتنمية الزراعية بشكل خاص كالآتي(٤٧):

١- الاستثمار في التنمية البشرية : من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، حيث أنها تعد من الأمور الضرورية لرفع كفاءة وإنتاجية العامل.

٢- الاستثمار في البحوث والابتكارات التقنية : ويتضمن ذلك تطوير تقاوي حديثة مرتفعة الإنتاجية، وتحسين السماد، واستخدام مدخلات كيميائية أخرى. ولتطبيق ذلك لابد من إعداد برنامج يتسم بالاستهداف الجيد لخدمات الإرشاد الزراعي. ولا بد من تقديم هذه الخدمات بشكل لا مركزي أي على مستوى المحليات حتى يمكن تحديد الاحتياجات في مختلف المواقع. مع ملاحظة أنه لضمان الحصول على استجابة ملائمة من القائمين على خدمات الإرشاد الزراعي لابد صياغة وتنفيذ هيكل مناسب من الحوافز الإيجابية والسلبية.

٣- الاستثمار في البنية الأساسية : إن توفير بنية أساسية جيدة يعد أحد المتطلبات اللازمة لتحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية الزراعية والربحية. وهو ما يتضح من تجربة الدول الآسيوية، حيث كانت البنية الأساسية (الطرق، الري، ..) من أهم العوامل الداعمة لنجاح

[47] Khieir El- Din . H and El- Laithy. H., " Agriculture Productivity Growth, Employment and Poverty in Egypt ", The Egyptian Center For Economic Studies, WP No 129, 2008,p. 22-25.

تلك الدول. في حين أن الأراضي القديمة في مصر تعتمد على الري بواسطة غمر الحقول بمياه قنوات الري، وهى ممارسة غير اقتصادية خاصة في الوقت الذي تعاني فيه مصر من ندرة المياه. كما أن ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الدلتا، والصرف الصحي غير الملائم يتسببان في مشاكل للتربة مع تشبعها بالمياه. لذلك فإن الأمر يتطلب تبني تقنيات حديثة لتوفير مياه الري وترشيد استخدامها من خلال تدريب وزيادة وعى المزارعين وتحفيزهم لاستخدام شبكات الري الحديثة.

٤- إتاحة الائتمان الزراعي لصغار المزارعين خاصة من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي. مع ضرورة إعادة النظر في سياسات الإقراض الخاصة بالبنك.

٥- تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة الريفية وتوفير المتطلبات الأساسية لنجاحها.

وعلى الرغم من أهمية علاج مشكلة الفقر و التباين الشديد في توزيع الدخل في خفض معدل النمو السكاني، إلا أنه يجب تدعيم ذلك بالتوسع في برامج تنظيم الأسرة وتوسيع نطاق الرعاية الصحية بشكل عام و في الريف بشكل خاص.

أما عن المقترحات التي يمكن أن تخفض من معدل النمو السكاني في مصر [٤٨]:

١- تجريد الاقتصاد المصري من المشاكل الأخرى التي يعاني منها خاصةً السياسية والاقتصادية.
٢- الاعتماد على الكفاءات العلمية المتاحة لحصر وتحديد أبعاد المشكلة.
٣- القراءة التحليلية الدقيقة لتجارب الدول المتقدمة في هذا الخصوص، والنظر إلى ما اعتمدته من حلول.
٤- تهيئة المجتمع عن طريق توعيته للإسهام الفاعل في حل تلك المشكلة. ويمكن القيام بذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
٥- وضع مميزات مالية لأولئك الذين يحددون أفراد أسرتهم

[٤٨] هاشم، حنان عبد الخضر، " المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية : رؤى نظرية وجدل قائم "، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر، العراق،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨، ص . ١١٩ – ١٢٠ .

للتغلب على المواقف المتعصبة ضد وسائل تخطيط الأسرة[٤٩].

ويمكن استعراض بعض السياسات الأخرى التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي، ومن أهمها سياسة رفع مستوى التعليم والتدريب.

٥/١/٤- سياسة رفع مستوى التعليم والتدريب :

يمكن رفع مستوى التعليم من خلال بعض الوسائل من أهمها [٥٠] :

١- ضرورة استمرارية التعليم الإلزامي (الأساسي) بالمجان، لأن الطبقات الفقيرة تظل صاحبة المصلحة الأولى في ذلك. أما عن التعليم الجامعي فلابد أن يتضمن التخصصات التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل.

٢- ضرورة مراجعة سياسات التعليم الحالية للعمل على التحرك نحو سياسة تركز على نوعية ومستويات مخرجات المؤسسات التعليمية، بما يتيح لها الارتقاء بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء مجتمع عصري ومواكبة متطلبات السوق المحلي والعالمي.

٣- التأكيد على زيادة التخصصات العلمية والفنية التي يحتاجها سوق العمل المصري في ظل تزايد خريجي الكليات النظرية مثل كليات التجارة والآداب مثلاً.

٤- التنسيق الكامل بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل، بما يضمن الربط بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل.

أما عن سياسة التدريب فيمكن القيام بالآتي:

١- برامج تدريبية مكثفة يتبعها إيجاد فرص عمل ملائمة، يتسابق في ذلك جميع القطاعات الحكومي، والعام، والخاص مع استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل[٥١].

٢- دعم التدريب المهني، وإنشاء مراكز للتدريب للشباب معتمدة دولياً، واستحداث مهنة مقيم معتمد Certified Assessor تكون مهمته

---

[٤٩] كالن، سيرروى، " عالم يفيض بسكانه .. عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها "، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمر، ١٩٩٦، ص . ٢٠٥- ٢٠٦ .

[٥٠] العربي، أشرف، " تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة "، المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، ٢٠١٠، ص.١٢-١٩.

[٥١] معهد التخطيط القومي، " قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٧٣،٠٠٣، ٢، ص . ١٢٣.

تقييم مراكز التدريب وتحديد أوجه الخلل بها[٥٢].

٣- الإرشاد والتوجيه المهني : ويقصد به تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني كعلاج مبكر لمشكلة عدم التوافق بين مهارات الخريجين واحتياجات سوق العمل. وذلك من خلال اختيار التخصصات الأكثر طلباً في سوق العمل والمناسبة لقدراتهم، مما يخفض من معدل البطالة[٥٣].

٤- ضرورة تبني إستراتيجية تستهدف إعادة تأهيل قوة العمل الزائدة وتدريبها وفقاً لاحتياجات سوق العمل المحلي والدولي.

على أن التصدي لمشكلة البطالة في مصر تحتاج إلى منظورين هما منظور قصير الأجل، ومنظور متوسط وطويل الأجل. وفيما يلي أهم الإجراءات قصيرة وطويلة الأجل التي يمكن إتباعها للتخفيف من حدة تلك المشكلة في الاقتصاد المصري.

٢/٤- الإجراءات قصيرة الأجل للتخفيف من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري :

يمكن الاستعانة ببعض الإجراءات قصيرة الأجل للتخفيف من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، ومن أهمها :

١- العمل على توفير قاعدة بيانات أساسية عن قوة العمل مع بيان خصائصها المختلفة.

٢- وقف عمليات الخصخصة وما يترتب عليها من تسريح عدد كبير من قوة العمل الموظفة في تلك المشروعات. وبدلاً من ذلك محاولة علاج المشكلات التي يعاني منها القطاع العام و إدارته على أسس اقتصادية سليمة، تحقق فائضاً يدعم موارد الدولة التمويلية [٥٤].

٣- توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال نظام إعانات البطالة (بشكل مؤقت). والتفكير من الآن في تدبير الموارد التي تلزم لتمويل هذا النظام لحين حصولهم على فرص عمل[٥٥].

٤- العمل على تقديم الائتمان منخفض التكلفة وتشجيع الصادرات

---

[٥٢] مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، " اتجاهات سوق العمل بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ "، الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث، فبراير، ٢٠١٤، ص . ٤٦ .

[٥٣] نفس المرجع السابق، ص. ٤٧.

[٥٤] زكي، رمزي، ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤٢ .

[٥٥] نفس المرجع السابق، ص. ١٤٢.

: يمكن خفض معدل البطالة في الاقتصاد المصري من خلال إتاحة المزيد من الائتمان بأسعار فائدة مناسبة للقطاع الخاص. كما أنه نظراً لتركز نمو الناتج في الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال، فإنه من الضروري توفير حوافز لزيادة محتوى الوظائف في نمو الناتج. وربط تلك الحوافز بالتشغيل خاصة في المشروعات التي لديها القدرة على استيعاب المزيد من قوة العمل [٥٦].

٥- أن تضع الدولة برنامجاً شاملاً للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة. بما سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين المؤهلين للعمل في هذه الخدمات[٥٧]. وفي هذا الصدد تؤكد دراسة Kanbur [٥٨] على أهمية برامج الأشغال العامة التي تلجأ إليها الحكومات في الدول المتخلفة كأحد سبل التشغيل السريع لأعداد كبير من العاملين بأجور منخفضة. وتعد الأشغال العامة بطبيعتها بمثابة خطة مؤقتة لزيادة التشغيل دون تحميل الموازنة أي أعباء إضافية في الأجل الطويل.

٦- تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة في جميع قطاعات الإنتاج المحلي. مما يوفر فرص عمل جديدة للشباب.

٧- استثمار العلاقات الدبلوماسية خاصة مع الدول العربية لتنمية فرص العمل بالخارج وتوسعيها بكافة الوسائل والأساليب الممكنة.

٨- وضع قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بعض الضوابط التي من شأنها أن تحسن وضع الإناث في سوق العمل. ومن أهمها إلزام صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر بإنشاء دار للحضانة، ولكن أدى هذا الأمر إلى إحجام رجال الأعمال عن تشغيل عدد كاف من الإناث حتى لا يلتزم بهذا التشريع. وبالتالي من الضروري منح حوافز لرجال الأعمال (ومن أهمها التيسيرات الضريبية) الذين يلتزمون بضوابط تشغيل الإناث وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ [٥٩].

---

[56] The Egyptian Center For Economic Studies, "Job Creation In Egypt .. A Short And Medium Term Outlook ", Vol 29, April, 2012, p . 2 .

[٥٧] زكي، رمزي، ١٩٩٣، مرجع سبق ذكره، ص. ١٤٢ .

[58] The Egyptian Center For Economic Studies, 2012, previously mentioned, , p. 3.

[٥٩] مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ .

٣/٤- الإجراءات طويلة الأجل للتخفيف من حدة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري :

هناك العديد من الإجراءات طويلة الأجل التي يمكن اتخاذها للحد من مشكلة البطالة ومن أهمها ما يلي :

١- العمل على إدماج سوق العمل غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. وفي هذا الصدد لابد على الحكومة أن تتخذ الإجراءات التي تتعلق بالتسجيل والترخيص والتي يتم تجميعها في مكان واحد، وتحت إشراف جهة واحدة تكون مهمتها وضع البرامج اللازمة للتعامل مع القطاع غير الرسمي. على أن يكون هناك تشريع للعاملين في هذا القطاع ويمنحهم الحوافز المناسبة [٦٠].

٢- تطوير حوافز الاستثمار: أي جعلها تتناسب طردياً مع ما توفره تلك الاستثمارات من فرص عمل. وهو ما يدعم القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل. ويمكن تطبيق ذلك على المشروعات التي تنتج من أجل التصدير بما يدعم قدرتها التنافسية في الخارج. مما يترتب عليه زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي مع توفير المزيد من فرص العمل.

٣- توفير ركائز العمل اللائق : حيث هناك ركائز أساسية لابد من توافرها في العمل من أهمها ما يلي[٦١] :

أ- الالتزام بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.

ب- خلق مزيد من فرص العمل اللائق للذكور والإناث على حد سواء.

ج- تفعيل الحماية الاجتماعية لتشمل جميع المواطنين.

د- تقوية الحوار الاجتماعي في معالجة القضايا المرتبطة بالعمل.

ومن شأن تحقيق تلك الركائز التأثير بصورة إيجابية على إنتاجية العمل. مما يشجع على زيادة الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

٤- زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات السلعية والخدمية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل مثل:

أ- قطاع الخدمات الاجتماعية : مثل الإسكان والملكية العقارية والخدمات الصحية والتعليمية، وهو من

[٦٠] نفس المرجع السابق، ص . ٤٤ .

[61] The Egyptian Center for Economic Studies, 2012, Previously mentioned, p.4-5.

القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل. حيث ترتفع فيه مرونة التشغيل للقيمة المضافة. فقد قدرت بحوالي٠,٥٢ في المتوسط خلال الفترة من (١٩٨١/٨٠-١٩٩١/٩٠) لتزداد زيادة ضئيلة وتصبح ٠,٥٤ خلال الفترة (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٥/٠٤)[٦٢].

ب- قطاع التشييد والبناء : وهو من القطاعات كثيفة الاستخدام لقوة العمل. حيث ترتفع فيه مرونة التشغيل للقيمة المضافة. فقد بلغت حوالي ٠,٥١ في المتوسط خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩١/٩٠)، لترتفع خلال التسعينات وتصل إلى حوالي٠,٥٤ خلال الفترة (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٥/٠٤) [٦٣].
وهي زيادة ضئيلة ولكن يتوقع أن يساهم هذا القطاع في توفير المزيد من فرص العمل الجديدة.

ج- قطاع الصناعة والتعدين : على الرغم من أن مرونة التشغيل بالنسبة للقيمة المضافة لم تكن مرتفعة خلال الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩١/٩٠). فقد قدرت في المتوسط بحوالي ٠,٤٦ خلال تلك الفترة، إلا أنها ارتفعت خلال التسعينات لتصل إلى حوالي ٠,٧ [٦٤]. مما يعني زيادة قدرة هذا القطاع على توليد فرص عمل جديدة. وبالتالي لابد من دعم هذا القطاع خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

د- قطاع الخدمات الإنتاجية : مثل خدمات التجارة والمال والتأمين. حيث قدرت مرونة التشغيل بالنسبة للقيمة المضافة في الفترة (١٩٨١/٨٠-١٩٩١/٩٠) بما يعادل في المتوسط ٠,٤٨ وقد ارتفعت تلك القيمة خلال التسعينات لتبلغ حوالي ٠,٦٥ [٦٥]. مما يعني إمكانية أن يسهم هذا القطاع في توليد المزيد من فرص العمل.

هـ- تقليل التشوهات في سوق العمل : من خلال تقليل كافة أنواع الغموض في قوانين العمل، ووضع حد أدنى للأجور. مع تجنب الآثار السلبية المترتبة على ذلك من خلال[٦٦]:

أ- وضع سياسات لتسعير المنتجات الأساسية، مع وضع هامش ربح مناسب.

---

[62] El-Ehwany. N, and Megharbel. N, " Employment Intensity in Egypt A Focs on Manufacturing Industries ", The Egyptian Center for Economic Studies, WP. 130, 2009, p.25 .

[٦٣] نفس المرجع السابق، ص. ٢٥.

[٦٤] نفس المرجع السابق، ص. ٢٥.

[٦٥] نفس المرجع السابق، ص. ٢٥.

[٦٦] مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ .

ب- زيادة المنافذ التي توفر السلع والخدمات الأساسية مثل الجمعيات التعاونية.

ج- وضع آلية لتطبيق الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص حتى لا تزداد الاضطرابات في هذا القطاع. ويحدث تكالب على الوظائف الحكومية.

د- ربط الأجر بالإنتاجية. ويعني أن تكون هناك نسبة من الأجر تتغير مع تغير الإنتاجية (طردياً).

٤/٤- حلول جزئية تتلاءم مع كل نوع من أنواع البطالة على حدة:

يمكن استعراض بعض الحلول المقترحة لعلاج بعض أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد المصري كالآتي :

١/٤/٤- البطالة المقنعة:

ويمكن التغلب على البطالة المقنعة من خلال بعض الوسائل من أهمها :

١- وقف التعيين في القطاعين الحكومي والأعمال العام. وتشجيع الشباب على التوظف الذاتي - Self Employed ويكون ذلك عادة من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. حيث أن هناك علاقة طردية بين البطالة كمتغير مستقل والتوظف الذاتي كمتغير تابع. حيث أن الأفراد العاطلين أو الذين يحصلون على أجور منخفضة سيتجهون في الغالب إلى التوظف الذاتي [٦٧].

٢- نقل العاملين من مجالات عملهم الحالية إلى مجالات عمل يتمكنون فيها من توظيف قدراتهم بشكل أفضل.

٣- التدريب التعويضي لتمكين المشتغلين من القيام بأعمالهم الحالية على وجه أفضل إن لم يمكن إيجاد فرص عمل مناسبة لهم.مما يرفع من مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٢/٤/٤- البطالة الموسمية:

يمكن التغلب على هذا النوع من البطالة كالآتي من خلال بعض الوسائل من أهمها[٦٨]:

---

[67] Thurik A. Et al., " Does Self-Employment Reduce Unemployment ? ", Journal of Business Venturing, Vol 23, 2008, p. 674.

[68] Arntz M. and Wilke R., " Weather – Related Employment Subsidies As A Remedy For Seasonal Unemployment ? Evidence From Germany ", Wily Online Library, Vol 26, Issue 2, 2012, P. 266-267.

١- منح الحكومة إعانات قصيرة الأجل للقطاعات التي تظهر فيها البطالة الموسمية.

٢- تشجيع بعض الأنشطة المرتبطة بالقطاعات التي تظهر فيها البطالة الموسمية والتي تستطيع امتصاص فائض العمل في الموسم قليل الإقبال فيه على الأيدي العاملة.

٣/٤/٤- البطالة الاحتكاكية:

يمكن التغلب عليها من خلال إنشاء مركز للمعلومات الخاص بفرص التوظف والذي من شأنه أن يؤدي إلى خفض فترة البحث عن عمل، وتسهيل الالتقاء بين طالبي الوظيفة و أصحاب الأعمال[٦٩].

٤/٤/٤- البطالة الهيكلية:

يمكن تخفيف حدة البطالة الهيكلية من خلال بعض الوسائل من أهمها[٧٠]:

١- تزويد العمال بالخبرات والمهارات التي يجب توافرها للعمل في الوظائف الجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية.

٢- توفير التمويل اللازم لبرامج التعليم والتدريب.

٣- إمكانية الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

٥- خلاصة الدراسة :

قامت هذه الدراسة بتحليل آثار تطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على البطالة خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٠ واستعراض هيكل البطالة خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩١-٢٠١٠)، مع اقتراح بعض الحلول لعلاج هذه المشكلة في الاقتصاد المصري. وتوصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج وبعض التوصيات التي يمكن عرض أهمها بصورة مختصرة كما يلي :

أهم نتائج الدراسة:

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

١- أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري إلى التأثير سلبياً على

---

[69] Chaaban J., " Job Creation In Arab Economics : Navigating Through Difficult Waters ", United Nations Development Programme, Regional Bureau of Arab States, Arab Human Development Report, Research Paper Series, 2010, p. 35.

[٧٠] الطحاوي، منى ، " اقتصاديات العمل "، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥ ، ص .٨٢.

معدلات نمو التشغيل، بما ينطوي عليه من سياسات اقتصادية لها آثار مباشرة وغير مباشرة على قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص عمل جديدة. ويتضح أن أثر البرنامج (بشقيه) له آثار سلبية على مشكلة البطالة في الأجلين القصير والطويل.

٢- إن توقع الآثار السلبية على معدلات التشغيل والمترتبة على سياسات الإصلاح الاقتصادي تعد الدافع الأساسي وراء إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، إلا أنه لا يجب الاعتماد عليه كوسيلة دائمة في امتصاص فائض قوة العمل. فهو بمثابة صندوقاً للطوارئ أي أنه وسيلة مؤقتة لمواجهة حالات بعينها أكثر من كونه سياسة فعالة للتغلب على مشكلة البطالة في مصر.

٣- تشير خصائص المتعطلين في الفترة منذ بداية التسعينات وحتى عام ٢٠١٠ إلى استمرار نفس الخصائص التي كانت سائدة في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي. من حيث تركز البطالة بين الفئات الشابة، والحاصلين على التعليم المتوسط والجامعي وفوق الجامعي، كما يرتفع ذلك المعدل بين الإناث بدرجة أكبر من الذكور، مع زيادة نسبة المتعطلين في الريف بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٤- تفاقم معدل البطالة السافرة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. مع ملاحظة أن مشكلة البطالة ليست وليدة برنامج الإصلاح، وإنما ساهم في رفع معدلها بدرجة كبيرة بفعل السياسات الانكماشية التي انطوى عليها البرنامج.

أهم توصيات الدراسة:

توصي الدراسة ببعض المقترحات التي من شأنها أن تخفف من حدة البطالة التي عمقها برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، والتي من أهمها ما يلي:

١- رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال العمل على رفع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي.

٢- وقف عمليات الخصخصة لمشروعات القطاع العام. مع ضرورة دراسة أسباب خسارة تلك المشروعات ومحاولة إصلاحها. وإذا كان هناك مبررات لخفض قوة العمل الموجودة في هذه المشروعات، فلابد أن يكون ذلك بناء على دراسات موضوعية وشاملة ويكون التخفيض تدريجياً بحيث يراعي تواصل الأجيال في الوظائف العامة حتى يمكن التدريب ونقل الخبرات بين هذه الأجيال.

٣- التشجيع على التقاعد المبكر.

٤- توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال نظام الإعانات الاجتماعية (بشكل مؤقت).

٥- تقديم القروض قصيرة الأجل للشباب وتشجيع المشروعات التصديرية.

٦- النهوض بالخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة.

٧- تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة.

٨- توفير قاعدة بيانات متكاملة عن البيانات الأساسية للعاطلين، مع بيان خصائصها المختلفة.

٩- تدعيم العلاقات الدبلوماسية خاصة مع الدول العربية (كإجراء قصير الأجل لحل المشكلة).

١٠- تحسين وضع الإناث في سوق العمل.

١١- العمل على إدماج سوق العمل غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وتنظيم وتقنين أوضاع القطاع غير الرسمي دون إثقاله بالأعباء المالية والروتينية.

١٢- زيادة معدلات الاستثمار في القطاعات التي تتميز بارتفاع مرونة التشغيل للقيمة المضافة.

١٣- تقليل التشوهات في سوق العمل.

١٤- تيسير إجراءات وتكاليف الهجرة الداخلية للشباب والأسر إلى مناطق الاستصلاح والتعمير الجديدة، مع إمكانية إنشاء شركات مساهمة مفتوحة للشباب للحصول على مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة واستزراعها وإدارتها. مع تدعيم تلك المناطق بالخدمات المكملة لها (التعليم، الصحة،...).

١٥- محاولة إيجاد حلول جزئية تتناسب مع كل نوع من أنواع البطالة على حدة.

المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

١- البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العددان ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ .

٢- البنك الدولي، بنك البيانات،مؤشرات التنمية العالمية، جمهورية مصر العربية.

٣- البواب، سيد، **" برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها .. تحليلها .. تأثيرها "**، الطبعة الثانية، القاهرة، دار البيان، ٢٠٠٢.

٤- الجبالي، عبد الفتاح، " الإنفاق العام الاجتماعي ومشكلات تحديد الأولويات "، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ٢٠١٠ .

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، للسنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٧، ٢٠٠٦، ٢٠١٠.

٦- الحصري، طارق فاروق، ٢٠٠٨، " **الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، والتفاروت في توزيع الدخل**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة،٢٠٠٨.

٧- الخمشي، سارة صالح، " دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب (دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية) "، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، مجلد ٢٥، عدد ٥٠، ٢٠١٠.

٨- الشواربي، شيرين حسن،" تحليل الآثار الماكرو اقتصادية (الاقتصادية الكلية) لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر باستخدام نموذج قياسي " **رسالة دكتوراه** غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٩- الطحاوي، منى ، " **اقتصاديات العمل** "، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥.

١٠- العربي، أشرف، " تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة "، **المؤتمر الدولي** الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، ٢٠١٠.

١١- المشد، إيمان إبراهيم محمد محمد، " آثار التطورات الاقتصادية الدولية على سوق العمل في ج.م.ع "، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥ .

١٢- حجازي، رشدي فتحي محمود حسن، " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة مع التطبيق على محافظة الدقهلية "، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤ .

١٣- داود، محمود أحمد محمود، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر على البعد الاجتماعي للتنمية "، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

١٤- زكـــي، رمـــزي، **" قضـــايا مزعجـــة .. مقـــالات مبســـطة فـــي مشـكلاتنا الاقتصـادية المعاصـرة "**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

١٥- شـعبان، سـيد عبـد الله سـيد، " الآثـار التوزيعيـة لسياسـة الإصـلاح الاقتصادي في مصر في الفترة من ١٩٨٧ حتـــى ١٩٩٥ "، **رســـالة ماجســـتير** غيـــر منشـــورة، كليـــة التجـارة، الإسـماعيلية، جامعـة قنـاة السويس، ١٩٩٨.

١٦- شـهاب، محمـد عبـد الحميـد، " **قضايا اقتصادية معاصرة "**، جامعة المنصـورة، كليـة التجـارة بـدمياط، ٢٠٠٩.

١٧- عبد الحكم، رهام حسن، " أثر سياسات الإصـلاح الاقتصـادي علـى مشكلة البطالـة.. دراسـة مقارنـة بـين مصر و إسرائيل **"، رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

١٨- فـؤاد، ياسـمين محمـود، " أثـر برنـامج الإصـلاح الاقتصـادي علـى التضـخم والبطالـة فـي مصـر "، **رسالة ماجستير** غير منشورة، كلية الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القاهرة، ١٩٩٦.

١٩- كالن، سيرروى، **" عالم يفيض بسكانه .. عرض لأسباب المشكلة وحـل جـذري لهـا "**، سلسـلة عـالم المعرفـة، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والآداب، الكويـت، سـبتمر، ١٩٩٦.

٢٠- مجلـس الـوزراء المصـري، مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القرار، إحصاءات/ قواعد البيانات .

٢١- _____ ، " اتجاهات سوق العمل بعد ثورة ٢٥ ينـــاير ٢٠١١ "، الإدارة العامـــة لتحليل المعلومات والبحوث، فبراير، ٢٠١٤.

٢٢- **مركـز المشـروعات الدوليـة الخاصـة**، " الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة "، ٢٠٠٤.

٢٣- مسـعداوي، يوسـف، " تيسـير مخـاطر الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر مـع إشـارة لحـالات بعـض الـدول العربية "، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الثالث، ٢٠٠٨.

٢٤- **معهـد التخطـيط القـومي**، " قضـية التشـغيل والبطالـة علـى المستوى العالمي والقومي والمحلي "، سلسلة قضـايا التخطـيط والتنميـة، رقم ١٧٣، ٢٠٠٣.

٢٥- مقلد، رمضـان محمد أحمد، " مشـكلة العمالـة فـي ظـل الإصـلاح

الاقتصادي "، جامعة الإسكندرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد الأول، ١٩٩٦.

٢٦- منـــدور، أحمـــد محمـــد، " انعكاســـات برنـــامج الإصـــلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلميـة**، جامعة الإسكندرية، مجلد ٣٣ ، عدد ٢ ، ١٩٩٦.

٢٧- مهران، علاء محمد محمد، " الخصخصة وتأثيرها على البطالة "، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، ٢٠٠٩.

٢٨- ناصف، إيمان عطية، " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على التنمية البشرية في مصر "، **مجلة كليـــة التجـــارة للبحـــوث العلميـــة**، جامعة الإسكندرية، عدد ١ ، ٢٠٠٣ .

٢٩- نجا، عبد الوهاب إبراهيم، " مشكلة البطالة في مصر وتقييم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها.. دراسة تحليلية "، **رسالة دكتوراه** غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٣٠- نصر، لؤى فتحي محمد، " دور " هيئة تشجيع الاستثمار " في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة) "، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، **رسالة ماجستير منشورة**، ٢٠٠٨.

٣١- هاشم، حنان عبد الخضر، " المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية : رؤى نظرية وجدل قائم "، **مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد الثامن عشر، العراق،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨.

٣٢- **وزارة التخطـــيط**، جمهوريـــة مصـــر العربيـــة، " تخفـيض عـدد الفقـراء فـي مصـر : التشـخيص والإســـتراتيجية "، ، ٢٩ يونيـــو، ٢٠٠٢.

ثانيـــاً : مراجـــع باللغـــة الإنجليزية:

1- Arntz M. and Wilke R., " Weather – Related Employment Subsidies As A Remedy For Seasonal Unemployment ? Evidence From Germany ", **Wily Online Library**, Vol 26, Issue 2, 2012.

2- Chaaban J., " Job Creation In Arab Economics : Navigating Through Difficult Waters ", United Nations Development Programme, Regional Bureau of Arab States, **Arab Human Development Report**, Research Paper Series, 2010.

3- El-Ehwany. N, and Megharbel. N, " Employment Intensity in Egypt A Focs on Manufacturing Industries ", **The Egyptian Center for Economic Studies**, WP. 130, 2009.

4- Khieir El- Din . H and El-Laithy. H., " Agriculture Productivity Growth, Employment and Poverty in Egypt ", **The Egyptian Center For Economic Studies**, WP No 129, 2008.

5- Korayem K., " Egypt's Reform and Structural Adjustment (ERSAP), **The Egyptian Center For Economic Studies**, WP 19, October, 1997.

6- Nagi S ., " Poverty In Egypt : Concepts, Realities And Research Agenda ", **Social Research Center**, Partnership In Development Research (PDR), American University in Cairo, 2005.

7- **The Egyptian Center For Economic Studies**, "Job Creation In Egypt .. A Short And Medium Term Outlook ", Vol 29, April, 2012.

8- Thurik A. Et al., " Does Self- Employment Reduce Unemployment ? ", **Journal of Business Venturing**, Vol 23, 2008.

9- Youssef S . M ., " Structural Reform progra of Egyptian State- Owned Enterprises: Current Impact and Future Prospects ", **Journal of Management Development**, Vol 15, 1996.